

## دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية -دراسة ميدانية على موظفي ديوان المحاسبة الليبي في مدينة بنغازي-

دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية  
-دراسة ميدانية على موظفي ديوان المحاسبة الليبي في مدينة بنغازي-

أ. وليد ابراهيم محمد البرغثي / رئيس قسم المصارف والاستثمار  
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية- بنغازي

### الملخص :

في هذا البحث سوف يقوم الباحث بعرض ملخص لمحتوى البحث واهم النتائج التي توصلت إليها ، إلى جانب مجموعة من التوصيات التي يوصي بها من خلال ما توصل إليه من نتائج - ونسأل الله عز وجل إن تجعل هذا البحث قد وفقت في تحقيق أهدافها ، والتي تتمثل أهميتها في إعطاء صورة واضحة وصادقة عن آراء أفراد البحث من مراجعين فنيين في الجهاز المعني بمكافحة الفساد المالي في القطاعات الحكومية بمدينة بنغازي ، حول دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية ، وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات استنتجت من خلاله تحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها من أفراد المبحوثين عن طريق أداة البحث ( الاستبانة ) .

### ABSTRACT

*In this research , the researcher will review an abstract of the research contents and the most important outcomes reached by the researcher in addition to a group of recommendations proposed through what have been reached of outcomes , and I pray God Almighty to make such a research a success in achieving its targets, the importance of which is represented in giving an obvious and honest impression over the opinions of the research's technical reviewers and supervisors in the authority of financial corruption control in the government sectors in the city of Benghazi about the role of transparency and empeachment in putting and end to the financial corruption in the government sectors and what were reached of outcomes and recommendations concluded through analyzing and explaining the data obtained by the researched individuals by means of means of the research instrument (Questionnaire).*

### 1-1 المقدمة :

تعرضت الإدارة العامة في مختلف بلدان العالم خلال العقدين الماضيين إلى إصلاحات رئيسية ، تتعلق بعمليات وهيكل القطاع العام ؛ وذلك بسبب ما تعانیه من تخلف مالي وأداري وقصور في الأداء، وضعف في الكفاءة ، وتفشي لمظاهر الفساد المالي لأسباب عدة منها :

تضخم الجهاز المالي والتضخم الوظيفي ، الأنظمة القديمة ، والإهمال واللامبالاة من قبل بعض الموظفين ، وعدم المرونة ، والمحابة والمحسوبية ، والمركزية الشديدة ، وإضفاء طابع السرية الشديدة على الأعمال المالية ، وكل ذلك أدى إلى انعزالية الجهاز المالي عن المواطنين ، وفقدان الثقة به وبخدماته . ( فوزي ، 1999 ، ص 11 ) .

وبعد تزايد وعي المواطنين وانتشار موجة الديمقراطية على المستوى العالمي في التسعينات ، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتوافرها للمواطنين ، من أهم الأسباب التي جعلتهم يطالبون حكوماتهم بتحسين الكفاءة في مجال تقديم الخدمات المالية والإدارية ، من حيث الجودة والتنوع ، وتوفيرها للجميع ، واستغلال أفضل للموارد المتوفرة ، ومنها " الضرائب التي يدفعونها - التي تُعد سبباً في بروز قضية مساءلة المواطنين للحكومة عن مستوى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسات العامة المقترحة ومستوى تنفيذها " .

ولقد لقيت جهود وبرامج تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي ، اهتماماً كبيراً على مستوى الإقليمي والعالمي ، كما تصاعد الاهتمام بها من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية ، ويعتبر المصرف الدولي للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي - مكافحة الفساد وبناء النزاهة من الأولويات والإستراتيجية لعملها ، بل من الشروط الأساسية لما يُقدمانه من مساعدات للدول وما تمولانه من مشروعات . ( عاشور، 2001، ص 4 ) .

## 1-2 مشكلة البحث :

تعتبر القطاعات الحكومية هي الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ سياسات الدولة العامة ، وتقديم الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع ، وتحقيق التنمية ، وتجنب المجتمع الأزمات المختلفة ، وتعزيز الأمن ... ولما يمثل الأمن والاقتصاد الوطني من أهمية للإنسان باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين اللتين لا يمكن الاستغناء عنهما أو التقليل من شأنهما .

ولما يسببه الفساد المالي من تهديد للأمن الوطني ومعوقات اقتصادية وثقافية واجتماعية ، وسبباً في تدني دخل الفرد وانخفاض مستوى جودة الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والصحية والاتصالات والمواصلات ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات ... كان لا بد من البحث عن الشفافية ومحاولة تطبيقها في أعمال القطاعات الحكومية كافة من أجل الكشف عن مواطن الخلل والفساد في صنع الأنظمة والتشريعات أو اتخاذ القرارات وتنفيذها ؛ من خلال إعلان القطاعات الحكومية عن أنشطتها التخطيطية والتنفيذية المالية ، ليصب ذلك في صالح المصلحة العامة ويحقق الرضا العام لدى المواطنين والمصالح .

ومن خلال الزيارات الاستطلاعية التي قام بها الباحث لعدد من القطاعات الحكومية في مدينة بنغازي ، وما لاحظته من تدني مستوى تطبيق الشفافية والمساءلة من قبل بعض القائمين على تلك القطاعات ، وفي محاولة من الباحث لمعرفة واقع تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية ؛ للحد من الممارسات المالية الخاطئة التي تضر بالمصلحة العامة ، التي تُعد فساداً مالياً مُوجهاً لتحقيق بعض المصالح الشخصية غير المشروعة على حساب المصلحة العامة ، ومعرفة العقبات التي تُحد من تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة ، وتقديم بعض الاقتراحات للعمل على تفعيل تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية للحد من الفساد المالي .

ومن خلال ما سبق تبلورت مشكلة البحث المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي : **ما دور الشفافية والمساءلة في الحد من**

## الفساد المالي في القطاعات الحكومية ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- ما مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية ؟
- 2- ما مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها المالي ؟
- 3- ما أهم المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية ؟
- 4- ما أهم السبل المقترحة التي تسهم في تعزيز تطبيق الشفافية و المساءلة في القطاعات الحكومية ؟

### 1-3 أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية بمدينة بنغازي ... وذلك من خلال الآتي :

- 1- التعرف على مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية .
- 2- تحري مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية من فسادها المالي . إن وجد .
- 3- معرفة أهم المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية .
- 4- الوصول إلى أهم السبل المقترحة التي تسهم في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية.

### 1-4 أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في ضرورة وحيوية الموضوع الذي نتناوله ، وهو دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية بدولة ليبيا . وفي ذلك في محاولة من الباحث للإسهام بجهد متواضع مع الجهود التي تُبذل للتصدي لظاهرة الفساد المالي والحد من أثارها السلبية .

### 1-5 حدود البحث :

تعتبر الشفافية والمساءلة المتغيرين الرئيسيين - بينما يعتبر الفساد المالي المتغير التابع في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية وذلك من وجهة نظر الموظفين " المراجعين الفنيين " في جهاز ديوان المحاسبة المعني بمكافحة الفساد المالي الحالي في مدينة بنغازي .

### 1-6 المصطلحات والمفاهيم النظرية للبحث :

#### 1-6-1 الشفافية Transparency

تعرف اصطلاحاً بأنها حق كل فرد من العاملين أو المتعاملين من المواطنين في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات واليات صنع السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي ، وتمثل الشفافية مدخلاً لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة ، وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد ( هلال ، 2007 ، ص 59 ) .

أما التعريف الإجرائي : فيقصد بالشفافية في هذا البحث ، تقاسم المعلومات وعلنية صنع السياسات والأنظمة والتشريعات وتحديد الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة يحدد منها المعلومات التي يجب توافرها ، والمواعيد التي

يجب نشرها فيها بشكل مفصل ودقيق ، والمسؤولية القانونية في حال عدم نشرها ، على أن تكون هذه المعلومات كافية لفهم عمل القطاعات الحكومية بدولة ليبيا ومراقبة أداءها ، بحيث تكون في متناول المواطن ومن له علاقة على حد سواء .

### 1-6-2 المسائلة Accountability :

المقصود بالمسائلة اصطلاحاً المحاسبة ، وأن الفرد لا يكون مسؤولاً أمام نفسه ، بل يجب المحاسبة على تحقيق الآخرين لمسؤولياتهم ... وهذا يعني أن تحمل الفرد مسؤولية ما يسند إليه من أعمال وما يتبعها من مهام تتطلبها تلك المسؤولية ، وذلك طبقاً للشروط والمواصفات التي يكون قد سبق الموافقة عليها. ( هلال ، 2007 ، ص 63 ) .

والتعريف الإجرائي للمساءلة في هذا البحث هو : تمكين المواطنين والمعنيين من الوقوف على مدى مشروعية قرارات وسلوكيات القائمين على القطاعات الحكومية في ليبيا ، وتطبيقهم للسياسات والأنظمة والتشريعات ، على القرارات والإجراءات التي يتخذونها والرجوع إلى الجهات المعنية ، لمساءلتهم والتظلم من تصرفاتهم على أعمالهم ، وفحص وتدقيق قراراتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقاط غامضة أو تم توجيه إليهم .

### 1-6-3 الفساد المالي Financial Corruption :

من جهة يرى الباحث أن الفساد المالي هو : السلوك المنحرف الذي يترتب عليه ارتكاب مخالفات جوهرية أو إجرائية ، للأنظمة والتشريعات والتعليمات النافذة داخل الجهاز المالي في القطاعات الحكومية الليبية ، لتحقيق أهداف خاصة كالأطماع الوظيفية والمكاسب الاجتماعية ، أو الإضرار بالصالح العام أو مصالح الآخرين ، ما يتسبب في عدم تحقيق القطاع الحكومي الأهداف بتقديم خدمات للجمهور بكفاءة وفاعلية .

### 1-6-4 القطاعات الحكومية Government Sectors :

القطاعات الحكومية : هي جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح العامة التي تمول من ميزانية الدولة ، وتقدم خدماتها إلى الأفراد ومؤسسات القطاعات الخاصة .

### 1-6-5 المشكلات التي تواجه تطبيق الشفافية :

حدد ( الشيخ ، 1997 ، ص 52 ) عدداً من المشكلات التي تواجه تطبيق الشفافية ، منها ما يلي :

- صعوبة تحديد أولويات الأهداف المراد تحقيقها ، وهي من أهم معوقات الشفافية المالية ؛ لأنها تحتاج إلى وضوح وموضوعية ، وبالتالي فإن كثرة الأهداف وتداخلها يجعل من الصعب وضع أولويات للتنفيذ ، الأمر الذي يسبب إعاقة للشفافية المالية .
- الاستمرار في تطبيق الأنظمة القديمة والروتين والتعقيد في الإجراءات ، الأمر الذي يشكل عائقاً في وجه الشفافية الإدارية ؛ لذلك يجب القيام بالإصلاح المالي والإداري والتطوير لجميع عمليات الإدارة قبل البدء بتنفيذ الشفافية والإدارة .
- الازدواجية و الفوضى في عمليات التحديث والتطوير؛ ما يؤدي إلى بعثرة الجهود وضياح التنسيق بين أجهزة الإدارة .

**1-6-6 الشفافية والتشريعات والقوانين والأنظمة :**

ترتبط الشفافية ارتباطاً وثيقاً بالتشريعات والقوانين والأنظمة ، فالشفافية في تعريفها تتناول مجال التشريعات والقوانين والأنظمة من حيث وضوحها وبساطتها ، ما يؤدي إلى حسن التعامل معها من قبل المعنيين ، بحيث تكون غير قابلة للتأويل أي لا تختمل أي منها أكثر من معنى ، وكذلك يجب التركيز على موضوعية هذه التشريعات والقوانين والأنظمة بحيث تتناسب مع قدرات العاملين وإمكانات المنظمة ، وتعد مراجعة التشريعات والأنظمة والقوانين مطلباً أساسياً من متطلبات الشفافية ، ويتم خلال هذه المرحلة معالجة النصوص والقرارات المشوبة بالغموض لتوضيحها سواء للموظف أو للمواطن ، إضافة إلى معرفة آثار هذه القوانين ومدى مواكبتها للمستجدات الحديثة في بيئة العمل . ( الكايد ، 2003 ، ص 5 ) .

وقد حدد ( الطوحي ، 2006 ، ص 348 ، 464 ، 512 ) على النحو التالي :

**1-6-7 مضمون الشفافية :**

- الالتزام بتزويد المواطنين وأصحاب المصلحة بالبيانات والمعلومات والأنظمة والتشريعات .
- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول والاطلاع والحصول على البيانات والمعلومات والأنظمة والتشريعات والوثائق الحكومية
- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول والاطلاع على اجتماعات ومداومات القطاعات الحكومية .
- وجوب سبب القرارات المالية ( توضيح سبب اتخاذها ) .
- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول ومعرفة عناصر الذمة المالية لكبار المسؤولين.
- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في المشاركة في إدارة الشؤون العامة ورسم السياسات والأنظمة والتشريعات واتخاذ القرارات .

**1-6-8 متطلبات الشفافية :**

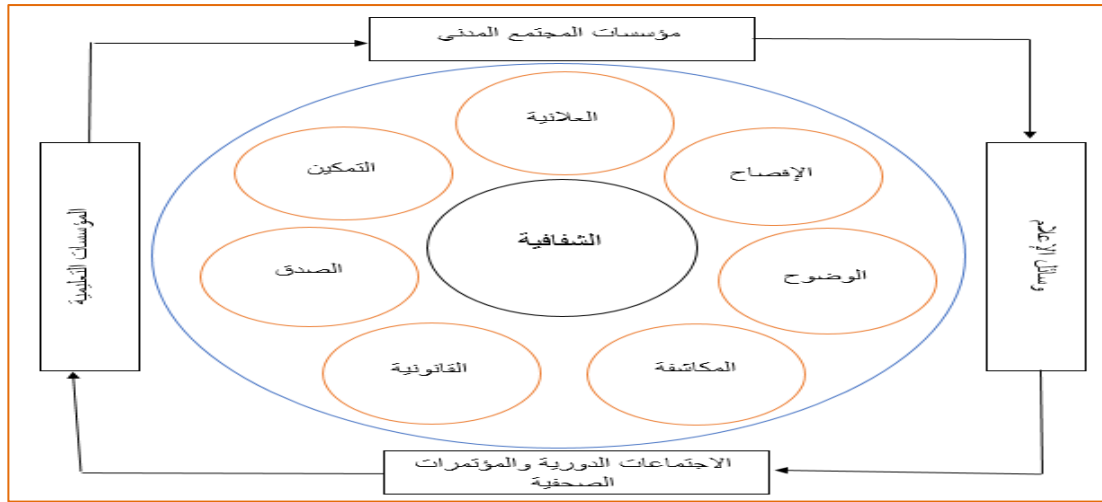
- الترويج للانفتاح والشفافية ( وضع الأنظمة والتشريعات والخطط الأزمة لذلك ) .
- حرية وسائل الإعلام ( المقروء والمرئي والمسموع ) ومنظمات المجتمع المدني .
- التحول نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية .
- الوصول المجاني للبيانات والمعلومات والوثائق والسجلات .
- إيجاد جهاز مفوض للشفافية في كل قطاع حكومي .
- الأخذ بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة وذلك بالتطوير والتحسين المستمر بين الأنظمة واللوائح والتشريعات والإجراءات المالية لضمان حرية الاطلاع والشفافية ؛ من أجل الوصول إلى قواعد ملزمة تضمن إرضاء المواطنين وأصحاب المصلحة المعنيين بتلقي خدمات القطاعات الحكومية.

- إيجاد نظام قضائي مستقل للتظلم والطعن أمامه عن مخالفات نظام الشفافية .

وتعتبر العلانية والوضوح والمكاشفة والمصادقية والتمكين والإفصاح والقانونية ، من العناصر الأساسية للشفافية ، ومن آلياتها : وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة ( الصحافة ، التلفزيون ، الإذاعة ) والمؤسسات التعليمية ( المدارس ، المعاهد ،

الجامعات ) ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى الاجتماعات واللقاءات الدورية ، والمؤتمرات الصحافية ، التي تتيح للمواطن التعرف على حقوقه وواجباته ، والإلمام بمختلف الأنظمة والقوانين ، كأنظمة وقوانين مكافحة الفساد المالي . ( دويري ، 2002 ، ص46 ) . ولخص الباحث إلى الشكل رقم (1) التالي:

### العناصر الأساسية للشفافية واليائها \*



\* المصدر: من إعداد الباحث.

### 1-6-9 المشكلات التي تواجه تطبيق المسائلة

اعتمادا على ما ورد في أدبيات السابقة ؛ فإن جل المشكلات والمعوقات كانت وليدة تراكمات تاريخية للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الذي تعمل فيه الإدارة ، وفي أدناه أهمها :

-الفئة الأولى :

- معوقات ومشكلات مالية تتعلق بالجهاز المالي وتشمل :
- سطوة المركزية الشديدة وضعف اللامركزية على مستوى الإدارة .
- ضعف التخطيط الشامل ، الذي بدوره يتسبب في إضعاف أو إهمال الاستخدام الأمثل للطاقت التنظيمية والمالية .
- صعوبة تفعيل الرقابة والإشراف المالي بسبب تضخم حجم الجهاز المالي وتعدد نشاطاته إضافة إلى وجود عمالة زائدة ، ما يعيق عمليات المساءلة ويضعف قدرة محدودية ممارستها .
- تعقد اللوائح والإجراءات ، وليس أدل على ذلك من كثرة التجارب القائمة لتبسيط الإجراءات ، وتزايد الشكوى من الروتين في إنجاز معاملات المالية للمواطنين ، وسيادة الروتين في عمل الجهاز المالي الحكومي بشكل عام .
- ضعف الحماية الممنوحة للأشخاص والأعضاء والفنيين التي تمارس أعمال المساءلة أو الرقابة .

## -الفئة الثانية :

معوقات ومشكلات اجتماعية ثقافية ومنها :

- هيمنة الولاءات الاجتماعية التقليدية التي تؤدي إلى شيوع المحاباة والمحسوبية في العمل المالي.
- انخفاض مستوى رواتب العاملين في الجهاز المالي مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة ؛ فيساعد على إيجاد بيئة ملائمة للفساد.
- ضعف التدريب ، خاصة عدم احتواء برامجها على نشاطات تدريبية تحقق تعميم ثقافة المساءلة ، وبيان متطلباتها ومنافعها.
- انتشار الفساد الذي أصبح من المعوقات الخطيرة التي تحول دون تفعيل مفهوم المساءلة ، ويمكن قراءة ذلك من أهمية عنصر المساءلة كأحد مكونات معادلة مواجهة الفساد كما سردها Robert Klitgaard حيث أوجز فيها ظاهرة الفساد المالي بالمعادلة التالية :

$$أ = ب + ج - د$$

حيث إن ( أ ) تعني الفساد المالي ، ( ب ) تعني إمكانية شخص أو جهة احتكار سلعة معينة ، ( ج ) تعني كون الفاعل حذراً وحقاً في التعامل ، ( د ) تعني احتمال التعرض للمساءلة والتكاليف المتوقعة لذلك . ( دويري ، 2002 ، ص 101 ) .

## 1-6-10 سبل مكافحة الفساد المالي :

حارب الدين الإسلامي الحنيف ظاهرة الفساد منذ القدم - حيث تناولها القرآن الكريم في آيات كثيرة وجميعها تحذر وتنهي عن الفساد، وتحدد صراحة جزاء وعقوبة المفسدين ، حيث أشار (المطيري وآخرون ، 2010 ، ص 21 ) ، إلى أن الاستراتيجيات المطلوبة لمكافحة الفساد المالي تقوم على الآتي :

- القدوة الحسنة من قبل القيادات في المستويات المختلفة ، وذلك بالافتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين والسلف الصالح .

- تربية النشء المسلم على الإيمان والرقابة الذاتية .

- تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة في توضيح ضرر الفساد المالي على الفرد والمجتمع وتجرمه في الشريعة الإسلامية .

- تفعيل دور المساءلة المالية من قبل الرقابة المالية والإشرافية ، ومن قبل المؤسسات الرقابية الخارجية .

- تحسين الأوضاع الوظيفية والمعيشية للمواطنين بما يساعدهم على الاستقرار ويغنيهم عن اللجوء إلى وسائل منحرفة للكسب .

- تطوير وضبط وسائل العقاب والجزاء دون التشدد فيها إلى الحد الذي يؤدي إلى عدم توقيعها أو التهاون الذي يؤدي إلى استسهال مخالفتها .

- الاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ، الحكومية وغير الحكومية ، في مجال مكافحة الفساد والجرائم المتصلة به

## 1-6-11 الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي من منظور إسلامي :

الإسلام هو دين الله جل جلاله الذي ارتضاه لخلقهم ، فقد جاء لتحقيق الفضائل ، ومنع الرذائل ، والبعد عن مواطن الفساد ، الذي جاء لتحقيق مقاصد جليلة ، لجلب المصالح ودرء المفاسد ، وذلك للمحافظة على الضرورات الخمسة ، ( الدين - النفس -

العقل - النسل - المال ) ، ولا شك أن أوامر الله جل جلاله كافة خير للإنسانية ، فما من خير له إلا أمرهم به وما من شر إلا نهم عنه . ( الطوخي ، 2006 ، ص 206 ) .

### 1-6-12 بعض التجارب الدولية لتعزيز الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي:

لقد أهتم العالم مؤخرا بمكافحة ظاهرة الفساد المالي ومواجهتها من خلال إنشاء المنظمات والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية حيث أصبح حديث الساعة على مستوى الحكومات والأجهزة المعنية لمكافحة ، ويتضح ذلك من خلال التوصية التي اتخذتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بإدانة الممارسات الفاسدة من عام 1975 م . ( الكبيسي ، 2005 ، ص 104 ) .

ويتضح من الاهتمام العالمي بتعزيز الشفافية والمساءلة لمواجهة الفساد المالي مدى خطورة ضرر الفساد المالي ، وأن دول العالم بلا استثناء تعاني من خطره بدرجات متفاوتة ، وذلك حسب مؤشر مدركات الفساد ( CPI ) من منظمة الشفافية الدولية Transparency International التي تشير إلى مستويات الفساد السائدة في بلدان العالم ، وتم ترتيب الدول حسب مدى وجود فساد مُدرك في صفوف موظفي الدولة وبين السياسيين فيها ، ويركز المؤشر على الفساد المالي في القطاع العام ، وتتراوح نتيجة مؤشرات إدراك الفساد بين (10) درجات (نظيفا جدا) ، (0) صفر ( فاسدا جدا ) ، ويوضح الجدول رقم (1) أدناه الدول الأقل فسادا في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية للأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 .

#### الجدول رقم (1)

الدول الأقل فسادا في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد (CPI)\*

ترتيب الدول	الدولة	مؤشر الفساد 2014	الدولة	مؤشر الفساد 2015	الدولة	مؤشر الفساد 2016
1	فنلندا	9.6	الدنمارك	9.4	الدنمارك	9.3
2	ايسلندا	9.6	فنلندا	9.4	نيوزيلندا	9.3
3	نيوزيلندا	9.6	نيوزيلندا	9.4	السويد	9.3
4	الدنمارك	9.5	سنغافورة	9.3	سنغافورة	9.2
5	سنغافورة	9.4	السويد	9.3	فنلندا	9.0

\*المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية WWW.Transparency International

كما يوضح الجدول رقم (2) أدناه الدول الأكثر فسادا في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية للأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 .



## جدول رقم (2)

الدول الأكثر فسادا في العالم حسب مؤشر مدرجات الفساد (CPI)\*

ترتيب الدول	الدولة	مؤشر الفساد 2014	الدولة	مؤشر الفساد 2015	الدولة	مؤشر الفساد 2016
1	السودان	2.0	أوزبكستان	1.7	أفغانستان	1.5
2	غينيا	1.9	هايتي	1.6	هايتي	1.4
3	العراق	1.9	العراق	1.5	العراق	1.3
4	ميانمار	1.9	ميانمار	1.4	ميانمار	1.3
5	هايتي	1.8	الصومال	1.4	الصومال	1.0

\*المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية WWW.Transparency International

أما الدول العربية بما فيها دولة ليبيا فأن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين هذه الدول في مستويات الفساد حسب مؤشرات إدراك الفساد (CPI) ؛ إذ يشير المؤشر إلى (6) في بعض الدول ويقترّب من (2) في دول أخرى . ويوضح الجدول رقم (3) أدناه ، أقل الدول العربية فساداً حسب مؤشر مدرجات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية ، للأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 .

## جدول رقم (3)

الدول العربية الأقل فساداً في العالم حسب مؤشر مدرجات الفساد (CPI)\*

ت الدول	الدولة	مؤشر الفساد 2014	ت الدول	الدولة	مؤشر الفساد 2015	ت الدول	الدولة	مؤشر الفساد 2016
31	الإمارات	6.2	32	قطر	6.0	28	قطر	6.5
33	قطر	6.0	33	الإمارات	5.7	35	الإمارات	5.9
36	البحرين	5.7	36	البحرين	5.0	46	عمان	5.5
39	عمان	5.4	39	الأردن	4.7	53	البحرين	5.4
40	الأردن	5.3	40	عمان	4.7	55	الأردن	5.1

\*المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية WWW.Transparency International

ويوضح الجدول أدناه رقم (4) الدول العربية الأكثر فساداً حسب مؤشر الفساد والصادر من منظمة الشفافية الدولية ، للأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 .

## الجدول رقم (4)

الدول العربية الأكثر فسادا في العالم حسب مؤشر مدرجات الفساد (CPI)\*

مؤشر الفساد 2016	الدولة	ت الدول	مؤشر الفساد 2015	الدولة	ت الدول	مؤشر الفساد 2014	الدولة	ت الدول
2.3	اليمن	144	2.5	اليمن	137	2.9	سوريا	112
2.1	سوريا	150	2.4	سوريا	142	2.7	ليبيا	122
1.6	السودان	175	1.8	السودان	174	2.7	اليمن	141
1.3	العراق	178	1.5	العراق	178	2.0	السودان	148
1.0	ليبيا	180	1.4	ليبيا	180	1.9	العراق	161

\*المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية WWW.Transparency International

أما ليبيا فقد جاءت في المراكز المتقدمة في السنوات الأخيرة ما بين دول العالم في الدول الأكثر فسادا في سنة 2014 جاءت في المركز (122) من بين (163) دولة ، وكانت نتيجة المؤشر ( 2.7 ) ، أما في عام 2015 ف فقد جاءت في المركز (180) من بين (183) دولة ، وكانت نتيجة المؤشر ( 1.4 ) ، وجاءت في عام 2009 ف في المركز (180) من بين (184) دولة ، وكانت نتيجة المؤشر ( 1.0 ) .

## 1-6-12 جهود دولة ليبيا لتعزيز الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي :

يعتبر تبني ليبيا مفهوم الشفافية والمساءلة وحماية النزاهة وبناء الثقة في مؤسسات القطاعين العام والخاص على السواء ، من أهم الثوابت المستقرة في سياستها ، وتنطلق هذه الثوابت من أسس راسخة مستمدة من مبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف .

كما أن من ضمن الجهود المبذولة من قبل البرلمان والحكومة المؤقتة الليبية لتعزيز الشفافية والمساءلة ، وتحسين المجتمع الليبي من الوقوع في الفساد المالي والإداري ، ما تقوم به ليبيا من جهود لتوعية المجتمع من أخطار الفساد وعظم ضرره من خلال التوعية الإعلامية عبر وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة ، ومن خلال المشاركة في عقد المؤتمرات والندوات والحلقات للتوعية بما يشكله الفساد المالي من ضرر على المجتمع وعلى أمنه واستقراره وأنه معوق أمام كل عملية للتنمية أو الإصلاح .

واستشعارا من الحكومة الليبية بأهمية مكافحة الفساد المالي ، وضرورة وجود أجهزة تعني بمكافحة الفساد المالي بمختلف أنماطه للحد منه قبل استشرائه لما له من آثار مدمرة اقتصادية ، واجتماعية ، وتعليمية ، وصحية ، وأمنية ومن هذه الأجهزة هي جهاز ديوان المحاسبة ، وهو جهاز مستقل مرجعيته للبرلمان الليبي ومن ضمن اختصاصاته هو مراقبة أموال الدولة كافة المنقولة والثابتة ، ومراقبة حسب استعمال الأموال والمحافظ عليها ، وتعددت الجهات الخاضعة لرقابته لامتداد نشاط الدولة ، ومن اختصاصاته :

- التحقيق من أن جميع إيرادات الدولة ومستحققاتها أدخلت في ذمتها وفقا للنظم السارية الآن .
- التحقق من أن أموال الدولة كافة المنقولة تستعمل في الأغراض التي خصصت من أجلها من قبل الجهات المختصة .

- التحقق من كل جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان - وفقاً للأنظمة واللوائح المالية والحسابية التي تخضع لها والتحقق من تطبيقها وكفائتها ، وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بليبيا.

### المحور الثاني : الخلفية النظرية للبحث

#### 1-2 الدراسات السابقة :

من خلال مراجعة الباحث لما أمكنه الاطلاع عليه من أدبيات حول موضوع الشفافية والمساءلة والفساد المالي ، فقد وجد الباحث أن الدراسات العربية التي تعرضت للشفافية والمساءلة والفساد المالي كانت قليلة ، وقد حاول الباحث الاستفادة منها ، ومن المصادر الأجنبية من خلال المواقع الالكترونية ( الانترنت ) المتوفرة ومن هذه الدراسات هي :

1-1-2 دراسة - دسيس (2004) بعنوان : مدى تطبيق الشفافية في مراكز الوزارات الأردنية ، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق الشفافية في مراكز الوزارات الأردنية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن بناء الثقة المطلقة بين المواطن والحكومة من خلال الوضوح والصراحة في الإجراءات هو المفهوم الأكثر إدراكاً من قبل الموظفين في الدوائر الحكومية ، وأن تطبيق الشفافية في مراكز الوزارات منخفض ، وأن هناك فساداً في الإجراءات الحكومية يستدعي الانتباه ، ووجود الكثير من المعوقات التي تعيق تبني وتطبيق الشفافية .

2-1-2 دراسة - سنكلير Sinclair ( 2005 ) بعنوان : تقليبه المساءلة : الأشكال والمقاولات ، حيث هدفت إلى معرفة كيف ينشئ ويمارس المديرين التنفيذيون في القطاع العام الاسترالي . وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها : وجود ارتباط قوي بين المساءلة والبيئة مما يؤدي إلى تغيرات في المساءلة تبعاً للتغير الحاصل في بيئة المنظمات ، ووجود عدة أشكال للمساءلة هي : السياسية ، المالية ، الإدارية ، المهنية ، الشخصية ( الفردية ) ، وتحديد مناهج الإصلاح المالي أدت إلى شعور المديرين بازدياد الحاجة للمساءلة أكثر من قبل ، أفضلية تصميم أنظمة المساءلة بالاعتماد على التراكم الخبري وليس بناءً على أيديولوجيات منفردة .

3-1-2 دراسة - الطشة (2007) بعنوان: دراسة الالتزام بالشفافية المالية في وزارة التربية والتعليم في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة الالتزام بالشفافية المالية في وزارة التربية والتعليم في دولة الكويت من وجهة نظر الموظفين ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن درجة الالتزام بالشفافية المالية متوسطة ، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة الالتزام بالشفافية المالية تعزى إلى متغير الخبرة في مجال الأداء والتقييم المالي ، وإجراءات وآليات العمل ، والاتصال بين أصحاب الخبرة المالية .

4-1-2 دراسة - الطراونة (2008) بعنوان : أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة المالية في الوزارات الأردنية ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة المالية في الوزارات الأردنية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : أن تصورات أفراد عينة الدراسة لكل من درجة تطبيق الشفافية ومستوى المساءلة المالية في الوزارات المبحوثة كانت

متوسطة ، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة تطبيق الشفافية بمجالاتها المختلفة مجتمعة ومنفردة على مستوى المساءلة المالية في الوزارات المبحوثة .

1-2-5 دراسة - العتيبي (2009) بعنوان : الشفافية في الأجهزة الحكومية ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى ممارسة الشفافية في منظمات القطاع العام ، والتعرف على العوامل المؤثرة على تطبيق الشفافية ، ومحاولة الوصول إلى أهم الأساليب والآليات المقترحة لتطوير ورفع مستوى تطبيق الشفافية - وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها : أن مستوى تطبيق الشفافية المالية والإدارية في المنظمات المبحوثة كافة بشكل عام متوسط ، وأن هناك عوامل تؤثر في تطبيق الشفافية ، ومن أهم الأساليب والآليات لتطوير ورفع مستوى تطبيق الشفافية في الإدارة من وجهة نظر المبحوثين تتمثل في وضع نظام مكافحة الفساد ومنح جائزة الشفافية لتكريم المتميزين وتوفير قاعدة البيانات داخل المنظمة والاهتمام بالحاسب الآلي في العمل وتوضيح أهمية الشفافية بالنسبة للموظفين .

1-2-6 دراسة - جولد ولي (Gould and Lee) (2010) بعنوان : تغيير مساءلة القطاع العام : نقد التوجهات الجديدة ، حيث هدفت الدراسة إلى : التعرف على مفاهيم المساءلة التقليدية والطارئة ضمن بيئة القطاع العام المعاصر والتغيرات في الإدارة وتوضيح التغير الحاصل في طبيعة عمليات القطاع العام ، وانعكاساتها على المساءلة من منظور النظرية الهيكلية والمؤسسية ، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج منها : وجود تغير في تركيز الاهتمام وتحول من الاهتمام باستقامة ونزاهة العملية المالية إلى التركيز على النتائج وهو ما يفسر حسب المفاهيم الاقتصادية والمالية . ولذلك أصبحت المساءلة موضوع مطلوب بشكل أكبر بحقل المحاسبة ، وحدوث تحول في معايير المساءلة تبعاً للتغير في أهدافها فأصبح معياراً ، وخفض التكاليف ، وخفض الدين ، وتحقيق الربحية ، والتحول في أهداف المساءلة من المساءلة حول استقامة الإدارة والالتزام بالقانون ومراعاة قيم الخدمة العامة إلى المساءلة بالنتائج ، والإنتاجية ، والكفاءة . ومن خلال عرض الدراسات السابقة يتضح لدى الباحث والمتعلق بموضوع الشفافية والمساءلة طبقت في بيئات متطورة عملت على تطوير مفهوم وآليات الممارسة ، وهي أقدم في تطبيق مفهومي الشفافية والمساءلة والأسس العلمية الصحيحة لها ، حيث تطرقت تلك الدراسات إلى تطبيق الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات الإدارية والاقتصادية والتعليمية ، وقد أبرزت تعدد المعايير والصور المختلفة التي طبقت فيها الشفافية والمساءلة واختلافها بين القطاعات المختلفة ، وكذلك وضحت بعض المشاكل والعوائق التي توجد هذه الممارسات ، وهي بذلك تمثل تجارب يمكن الاستفادة منها .

ويمكن القول إن هذا البحث يختلف عن سابقتها وتنفرد من حيث مجالاتها ومجتمعها . فعلى الرغم من قلة الدراسات التي أجريت في مجال الشفافية والمساءلة - فإن أكثرها ركزت على المجال التربوي التعليمي على المستوى العربي والعالمي كل على حده ... إضافة إلى أن هذا البحث اختص بالتالي :

- إبراز دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية .
- ناقشت ماهية الشفافية ، والمساءلة ، والفساد المالي .
- سلطت الضوء على واقع الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية للحد من ظاهرة الفساد المالي في القطاعات الحكومية

- ناقشت الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي من منظور إسلامي .
- ناقشت سبل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية ، وذلك للحد من الفساد المالي فيها.
- عرضت بعض التجارب الإقليمية والدولية لتعزيز الشفافية والمساءلة لمكافحة الفساد المالي .
- توصلت إلى عدد من الدراسات السابقة التي من شأنها تعزيز دور الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية للحد من الفساد المالي .

### المحور الثالث : الإجراءات المنهجية

#### 3-1 منهجية البحث وإجراءاتها :

##### 3-1-1 منهج البحث :

نظراً لطبيعة موضوع البحث والأهداف التي سعت لتحقيقها ، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن دراسة أو بحث الظاهرة المراد بحثها ، كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كميّاً وكيفياً ، ويوضح خصائصها ، أما التغير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى ( عبيدات ، 2006 ، ص 307 ) .

ولتغطية جوانب البحث كافة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بمدخله الوثائقي لبحث المصادر في مجالات ، الشفافية والمساءلة والفساد المالي ، والمدخل المسحي الذي تم من خلاله استطلاع آراء المجتمع وتحليلها وتفسيرها وصولاً إلى أهداف البحث من خلال الإجابة على أسئلتها التي توضح مشكلة البحث وكيفية مواجهتها .

##### 3-1-2 مجتمع وعينة الدراسة :

بناءً على مشكلة البحث وأهدافها فقد تحدد المجتمع المستهدف على أنه يتكون من جميع العاملين ( المراجعين ) بما يسمونهم بالأعضاء الفنيين في جهاز ديوان المحاسبة بمدينة بنغازي ، وهو الجهاز المعني بمكافحة الفساد المالي في القطاعات الحكومية بمدينة بنغازي ، ومن هنا فإن مجتمع البحث يتكون من فئة واحدة وهي تمثل جميع المراقبين والمراجعين الخارجيين أو الأعضاء الفنيين في جهاز ديوان المحاسبة بمدينة بنغازي ، والذي يقدر عددهم بحوالي (41) عضو في تقريباً . وقد اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل في سحب أفراد مجتمع البحث ، وذلك نظراً لصغر حجم مجتمع البحث في هذه الفئة .

**خلاصة :** يتكون مجتمع الدراسة من فئة واحدة للبحث ، وفيما يلي حجم مجتمع البحث إلى جانب عدد الاستبيانات المستردة والقبالة للتحليل ( مكتملة البيانات ) :

## جدول رقم (5)

## توزيع حجم المجتمع لفئة المبحوثين

فئة المبحوثين	حجم مجتمع البحث	العدد المسترد	نسبة المستردة
جهاز ديوان المحاسبة	41	28	68.3%

وبالتالي اعتبر الباحث أن الاستبيانات المستردة تمثل أفراد مجتمع البحث الذين سوف يخضعون للتحليل ، ثم باستخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية المناسبة سوف يتمكن الباحث من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة ... وفيما يلي بعض الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع البحث :

## 1- المستوى التعليمي :-

ويوضح الجدول أدناه ، رقم (6) أن مستوى " البكالوريوس " كان المستوى التعليمي الشائع بين أفراد البحث حيث بلغت ما نسبته إلى (92%) من إجمالي أفراد الدراسة .

## الجدول رقم (6)

## توزيع أفراد المجتمع بحسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	عدد أفراد البحث (التكرارات)	النسبة المئوية %
ثانوية أو أقل	0	0%
دبلوم	1	3.6%
بكالوريوس	26	92.8%
ماجستير	1	3.6%
دكتوراه	0	0%
المجموع	28	100%

## 2- طبيعة العمل :-

توضح الاستبيانات المستردة أن غالبية أفراد الدراسة كانوا مراجعين فنيين على القطاعات والشركات الحكومية الممولة من الدولة .

## الجدول رقم (7)

## توزيع أفراد المجتمع بحسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	عدد أفراد البحث (التكرارات)	النسبة المئوية %
مراجعين خارجيين " فنيين "	28	100%
المجموع	28	100%

## 3- العمر :-

ويوضح في الجدول أدناه رقم (8) أن مستوى العمر للمبحوثين من أفراد الدراسة كانت متساوية في الأعمار الأولى ، أما نسبة قرابة (43%) من فئة الأعمال (45) سنة ما فوق كانت الأعلى .

## جدول رقم (8)

توزيع أفراد المجتمع بحسب أعمارهم

النسبة المئوية %	عدد أفراد البحثية (التكرارات)	العمر
21.4%	6	أقل من 25 سنة
17.9%	5	25 وأقل من 35 سنة
17.9%	5	35 وأقل من 45 سنة
42.8%	12	45 سنة فما فوق
100%	28	المجموع

## 4- التخصص: -

يشير توزيع البيانات لأفراد البحث حسب جدول رقم (9) إلى وجود ارتفاع كبير في نسبة تخصص المحاسبة ، ومن هذا تبين أن جميع الباحثين في البحث يحملون مؤهلات جامعية تخصصها محاسبة .

## جدول رقم (9)

توزيع أفراد المجتمع بحسب تخصصاتهم

النسبة المئوية %	عدد أفراد البحثية (التكرارات)	التخصص
60.7%	17	محاسبة
17.9%	5	إدارة أعمال
10.7%	3	تمويل ومصارف
10.7%	3	أخرى
100%	28	المجموع

ويبين الجدول التالي رقم (9) مدى مشاركة أفراد المجتمع في دورات تدريبية ، حيث نلاحظ أن نسبة كبيرة من أفراد الباحثين لم يشاركوا وهي نسبة مرتفعة كما يبين في الجدول التالي :

## جدول رقم (9)

توزيع أفراد المجتمع على مشاركتهم في برامج التدريب

النسبة المئوية %	عدد أفراد البحث (التكرارات)	المشاركة
7.1%	2	نعم
92.9%	26	لا
100%	28	المجموع

ويبين الجدول السابق (9) مدى وجود برنامج تدريب مستمر للأفراد البحث ، حيث نلاحظ أن نسبة (92.9%) من المشاركين يؤكدون على عدم وجود برامج تدريبية مستمرة ، وهذه نسبة مرتفعة ، ويرون أن أسباب ذلك تعود إلى عدم الاهتمام بهذا الجانب من قبل المشاركين ، وأن ما نسبة (7.1%) من المشاركة يؤكدون وجود برامج تدريبية ، وهي نسبة منخفضة جداً .

## 3-2 أدوات البحث وإجراءاتها:

نظراً للطبيعة الوصفية للبحث التي تمت من خلال المسح الاجتماعي فقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة في لتحقيق أهداف هذه البحث ، وتعد أداة البحث مصطلحاً منهجياً يقصد به الوسيلة التي يجمع بها الباحث المعلومات اللازمة لإجابة أسئلة البحث ( حسن ، 1990 ، ص 326 ) .

## 3-2-1 تقدير ثبات وصدق الاستبانة :

في هذه الجزئية سوف يقوم الباحث بالتحقق من ثبات أداة البحث من خلال التعرف على ثبات كل عبارة من العبارات المكونة لكل محور أو متغير رئيسي في البحث ، ولصدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه ، كما يعتبر صدق أداة البحث بعداً أساسياً في تصميم الأداة ، وذلك لأننا نريد إن نقيس ظاهرة معينة وليس ظاهرة أخرى غيرها . ( السبيعي ، 2010 ، ص 159 ) . وذلك بإيجاد معامل الثبات لكرونباخ "Cranach's( $\alpha$ )" حسب الجدول التالي :

## جدول رقم (10)

معاملات ثبات العبارات باستخدام طريقة الفاكرونباخ

المحور الرابع		المحور الثالث		المحور الثاني		المحور الأول	
معامل ألفا	العبارة	معامل ألفا	العبارة	معامل ألفا	العبارة	معامل ألفا	العبارة
0.863	1	0.785	1	0.863	1	0.880	1
0.873	2	0.793	2	0.860	2	0.863	2
0.863	3	0.784	3	0.851	3	0.868	3
0.867	4	0.792	4	0.856	4	0.884	4
0.869	5	0.808	5	0.858	5	0.857	5
0.863	6	0.782	6	0.852	6	0.868	6
0.863	7	0.794	7			0.855	7
0.864	8	0.791	8				
0.865	9						
0.868	10						
معامل ألفا المحور الرابع 0.878 =		معامل ألفا المحور الثالث 0.811 =		معامل ألفا المحور الثاني = 0.869		معامل ألفا المحور الأول = 0.881	

ويوضح الجدول السابق رقم (10) أن جميع العبارات في جميع المحاور، كان معامل الثبات ( ألفا ) في حالة مختلفة ككل ، ما يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة البحث عند تطبيقها .



## 3-2-2 أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات :

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها ، قام الباحث بترميز وإدخال البيانات باستخدام برنامج SPSS ، كما قام الباحث باستخدام التكرارات والنسب المئوية ، للتعرف على البيانات الأولية لمفردات البحث ولتحديد آراء أفرادها تجاه مسارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة التجميع ثم استخدام اختبار ( T-Test ) ( T-Test-one sample ) للتعرف على ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة لكل عبارة على حده ( أو المحور بشكل عام ) .

## 3-3 عرض وتحليل بيانات البحث وإظهار نتائجها :

الإجابة على تساؤلات البحث :

## 3-3-1 ما مستوى التزام القطاعات الحكومية في ليبيا بتطبيق الشفافية ؟

قد قام الباحث باستخدام اختبار ( T-Test ) ( ذو جانب واحد وذو جانبيين ) في حالة مجموعة واحدة لتحديد مستوى التزام القطاعات الحكومية في ليبيا بتطبيق الشفافية من وجهة نظر أفراد المبحوثين ، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية الفرعية التالية من الجدول التالي :

## جدول رقم (11)

نتائج اختبار لتحديد مستوى التزام القطاعات الحكومية في ليبيا بتطبيق الشفافية

العبارة	المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة	الانحراف المعياري	نتائج اختبار (T)	حدود الثقة 95%	
				الحد الأدنى للمتوسط	الحد الأعلى للمتوسط
1- القطاعات الحكومية ملتزمة بحق المواطنين في الوصول والاطلاع على البيانات والمعلومات المالية .	2.071	0.978	11.201	1.692	2.450
2- القطاعات الحكومية تسمح بدخول المواطنين ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني لمواقعها لمتابعة أداؤها المالي .	2.071	0.857	12.781	1.739	2.404
3- القطاعات الحكومية تعمل على تحديث أنظمتها وتشريعاتها لإزالة الغموض والضبابية عنها وإعلانها .	2.321	0.862	14.234	1.987	2.656
4- القطاعات الحكومية ملتزمة بالنشر والإفصاح عن تفاصيل بنود موازنتها بكل دقة ووضوح في توقيت محدد والية منتظمة .	2.357	0.989	12.607	1.974	2.741
5- الأجهزة القضائية والتنفيذية ملتزمة بعلانية محاكمة المتهمين في قضايا الفساد المالي وتنفيذ العقوبات بحق من تثبت إدانتهم .	2.714	1.049	18.691	2.308	3.121
6- سياسات التوظيف والترقية في القطاعات الحكومية مبنية على الكفاءة والجدارة وبمعايير محددة ومعلنة .	2.107	0.994	11.217	1.722	2.492
7- مهام التوظيف في القطاعات الحكومية واضحة ومحدودة بطريقة مكتوبة ومعلنة .	2.500	0.922	14.333	2.142	2.858
مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية بوجه عام	2.305	0.950	12.866	1.938	2.675

ويوضح الجدول أعلاه رقم (11) أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على العبارات تحت هذه المحور (1) من وجهة نظر أفراد البحث تساوي 2.305 من 5 درجات ، بانحراف معياري 0.950 درجة والذي يشير إلى عدم وجود تباين كبير في الإجابات بين أفراد البحث.

وقد بينت نتيجة ( T- test ) لمجموعة واحدة أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على العبارات المندرجة تحت هذا المحور بوجه عام من وجهة نظر الأفراد المبحوثين .

وبترتيب عبارات هذا المحور من حيث متوسط درجة الموافقة على التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية .. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة الذي تم إضافته في هذا البحث 1.

### 3-3-2 ما مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن مسارها إن وجد؟

قد قام الباحث أيضاً باستخدام اختبار ( T- test ) ( ذو جانب وذو جانبيين ) في حالة مجموعة واحدة لتحديد مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها أن وجد من وجهة نظر أفراد البحث وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية الفرعية التالية :

#### جدول رقم (12)

نتائج اختبار لتحديد مستوى الالتزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها إن وجد

العبارات	المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة	الانحراف المعياري	نتائج اختبار (T)	حدود الثقة 95%	
				الحد الأدنى للمتوسط	الحد الأعلى للمتوسط
1- الأجهزة الرقابية ملتزمة بمساءلة كافة المتهمين في قضايا الفساد المالي ومعاينة من ثبت إدانته دون تمييز .	3.392	1.065	16.843	2.979	3.806
2- الأجهزة الرقابية لديها من الصلاحيات والإمكانات ما يمكنها من ممارسة مهامها الرقابية بكفاءة .	3.535	0.922	20.287	3.178	3.893
3- الأجهزة الرقابية ملتزمة بتقديم تقارير الأداء دورية للجهات العليا بكل وضوح ودقة .	3.678	0.862	22.556	3.343	4.013
4- الأجهزة الرقابية تمتلك قنوات اتصال لتقبل بلاغات الفساد المالي بالإضافة للاستقبال المباشر	3.035	0.881	18.230	2.694	3.377
5- الأنظمة والتشريعات والتدابير الأمنية الموجودة حالياً كفيلاً بتشجيع وحماية الأشخاص الذين يساهمون في كشف الفساد المالي .	2.536	0.744	18.023	2.247	2.824
6- الأجهزة التنفيذية والقضائية ملتزمة بالتحقيق ومحاكمة متهمي قضايا الفساد المالي دون تأخير	2.892	1.166	13.134	2.440	3.344
مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها المالي .	3.178	0.940	18.178	2.814	3.543

تجدر الإشارة إلى أن جميع العبارات المندرجة تحت هذا المحور هو عبارة عن إيجابية تجاه التزام القطاعات الحكومية في دولة ليبيا بتطبيق الشفافية 1.

يوضح الجدول السابق رقم (12) أن المتوسط الحسابي العام للدرجة الموافقة على العبارات المدرجة تحت هذا المحور بوجه عام من وجهة نظر أفراد البحث تساوي 3.178 درجة من 5 درجات ، بانحراف معياري صغير 0.940 درجة مما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات بين أفراد المبحوثين.

وقد بينت نتيجة اختبار ( T - test ) لمجموعة واحدة أن المتوسط الحسابي العام للدرجة الموافقة على العبارات المدرجة تحت هذا المحور بوجه عام من وجهة نظر جميع أفراد المبحوثين .

وترتب عبارات هذا المحور ترتيباً تنازلياً من حيث متوسط درجة الموافقة على الالتزام والأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها المالي أن وجد .

### 3-3-3 ما أهم المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية ؟

وقد قام الباحث باستخدام اختبار ( T - test ) في حالة مجموعة واحدة لتحديد من وجهة نظر أفراد البحث أهم المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية ، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية الفرعية التالية :

#### الجدول رقم (13)

نتائج اختبار إلى جوانب ترتيب المعوقات المدرجة تحت هذا المحور والتي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية

حدود الثقة 95%		نتائج اختبار (T)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة	العبارات
الحد الأدنى للمتوسط	الحد الأعلى للمتوسط				
4.202	3.511	22.910	0.908	3.857	1- ضعف الوعي العام بأهمية الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي
3.470	4.172	22.349	0.904	3.821	2- عدم تفعيل نظام المساءلة التي كانت مطبقة ( من أين لك هذا ؟ )
3.541	4.030	31.800	0.629	3.785	3- شيوع ثقافة سرية واحتكار المعلومات وقلة البرامج التدريبية لتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة
3.430	4.141	21.890	0.917	3.785	4- عدم وجود الأنظمة والتشريعات الملزمة بتعزيز تطبيق الشفافية .
3.398	3.958	26.929	0.722	3.678	5- تدني مستوى الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات ( الحوكمة الالكترونية ) .
3.126	3.873	19.247	0.962	3.500	6- تدني مستوى التزام القطاعات الحكومية بتزويد المواطنين بالبيانات والمعلومات المالية وإطلاعهم على السياسات والأنظمة والتشريعات وإجراءات العمل.
3.071	3.928	16.752	1.105	3.500	7- تدني مستوى كفاءة الجهاز الرقابي في القيام بدورها لعدم منحها الصلاحيات الكافية وقلة إمكانياتها المادية والبشرية .
2.966	3.819	16.319	1.100	3.392	8- عدم وجود الأنظمة والتشريعات والتدابير اللازمة لتشجيع وحماية المكلفين عن الفساد المالي .
3.401	3.929	22.268	0.906	3.664	المعوقات بوجه عام

يتضح من الجدول السابق رقم (13) أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على حدة المعوقات المدرجة تحت هذا المحور بوجه عام في تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية من وجهة نظر أفراد البحث تساوي 3.664 درجة من 5 درجات ، بانحراف معياري يساوي 0.906 درجة ، ما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات بين أفراد البحث . وبعد إجراء ( T - test ) لمجموعة واحدة تبين أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على حدة المعوقات المدرجة تحت هذا المحور بوجه عام في تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية من وجهة نظر أفراد المبحوثين .

### 3-3-4 ما أهم السبل التي تسهم في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية بليبيا ؟

وقد قام الباحث أيضاً باستخدام اختبار ( T - test ) ( ذو ذيل واحد وذو ذيلين ) في حالة مجموعة واحدة لتحديد ( من وجهة نظر أفراد البحث ) أهم السبل التي تسهم في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية في دولة ليبيا ، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية الفرعية التالية :

#### جدول رقم (14)

نتائج اختبار إلى جانب ترتيب سبل تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية

حدود الثقة 95%		نتائج اختبار (T)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة	العبارات
الحد الأعلى للمتوسط	الحد الأدنى للمتوسط				
4.298	3.706	27.495	0.769	4.000	1- إصدار الأنظمة والتشريعات ووضع الخطط الإستراتيجية الملزمة بتطبيق الشفافية والمساءلة .
3.564	4.151	27.000	0.755	3.857	2- تطبيق الحوكمة الالكترونية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتقديم الخدمة عن بعد .
3.634	4.365	22.450	0.943	4.000	3- الاستفادة من التجارب المتميزة في تطبيق الشفافية والمساءلة .
3.874	4.554	25.460	0.876	4.214	4- تحديث الأنظمة والتشريعات وتبسيط إجراءات العمل المالي واختصارها وإعلانها .
3.813	4.472	25.843	0.848	4.142	5 - رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعماً بالكوادر البشرية والموارد المالية .
3.710	4.360	25.418	0.838	4.035	6 - تفعيل دور الإعلام في كشف قضايا الفساد المالي وإعلان أسماء المدانين فيها .
3.695	4.233	30.273	0.692	3.964	7 - تفعيل دور الجامعات والمعاهد العليا والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة الشفافية والمساءلة .
3.906	4.594	25.350	0.887	4.250	8 - التسريع في إجراءات التحقيق ومحاكمة متهمي قضايا الفساد المالي وإعلان تنفيذ عقوبة من ثبت إدانته .
3.591	4.337	21.816	0.961	3.964	9 - تفعيل نظام المساءلة السابق من أين لك هذا ؟
3.596	4.261	24.240	0.857	3.929	10- تفعيل مراكز والجمعيات والهيئات الوطنية الخاصة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد في ليبيا .
3.768	4.303	25.540	0.813	4.036	السبل بوجه عام

يوضح الجدول السابق رقم (14) أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على أهمية مجموعة السبل المدرجة تحت هذا المحور بوجه عام في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة على القطاعات الحكومية في ليبيا من وجهة نظر أفراد المبحوثين تساوي 4.036 درجة من 5 درجات، بانحراف معياري يساوي 0.843 درجة مما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات بين أفراد البحث . وبعد إجراء اختبار ( T - test ) لمجموعة واحدة تبين أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على أهمية مجموعة السبل المدرجة تحت هذا المحور بوجه عام في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة على القطاعات الحكومية في ليبيا.

ويترتب على السبل المدرجة تحت هذا المحور تبين لنا حسب المتوسط درجة الموافقة على أهميتها في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة على القطاعات الحكومية في دولة ليبيا.

يتضح مما سبق أنه لا يوجد اختلافات كثيرة في آراء أفراد البحث نحو محاورها المختلفة باختلاف خصائصهم الشخصية ، وهذا يعني أن هناك اتجاه عام لدى أفراد المبحوثين بشأن محاورها المختلفة سواء من حيث مستوى التزام القطاعات الحكومية في ليبيا بتطبيق الشفافية ، أو من حيث مستوى الالتزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها أن وجد ، أو من حيث درجة حدة المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية ، أو من حيث أهمية السبل التي تسهم في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية في دولة ليبيا وخاصة مدينة بنغازي .

### 3-4 أهم نتائج وتوصيات البحث :

في هذه الجزئية من البحث قام الباحث بتلخيص ، وعرض أهم نتائجها واقتراح توصياتها.

#### 3-4-1 أهم نتائج البحث:

- أظهرت نتائج البحث بأن مستوى التزام القطاعات الحكومية في دولة ليبيا بتطبيق الشفافية بشكل عام ( من وجهة نظر أفراد البحث ) - مستوى منخفض بمتوسط عام بلغ 2.305 درجة من 5 درجات .
- كما أظهرت النتائج أيضاً مجموعة من المؤشرات التي تُظهر هذا الضعف في مستوى التزام القطاعات الحكومية في ليبيا بتطبيق الشفافية ، وذلك من وجهة نظر أفراد المبحوثين .
- بينت نتائج البحث أن مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها - إن وجد - مستوى منخفض بمتوسط عام بلغ 3.178 درجة من 5 درجات.
- أظهرت النتائج أيضاً مجموعة من المؤشرات التي تُظهر هذا الانخفاض النسبي في مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها المالي - إن وجد.
- وأوضحت نتائج البحث أن مستوى حدة المعوقات المدرجة تحت هذا المحور بوجه عام في تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية بمستوى أعلى بمتوسط عام بلغ 3.664 درجة من 5 درجات .

- وكما أظهرت أيضاً أن أكثر المعوقات حدة في تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية هي حسب وجهة نظر أفراد الباحثين هي حدة "عدم تفعيل نظام المساءلة" ( من أين لك هذا ؟ ) ، ويليهما عدم وجود الأنظمة والتشريعات اللازمة بتعزيز تطبيق الشفافية .

- كما أظهرت النتائج بأن مستوى أهمية مجموعة السبل المدرجة تحت هذا المحور بوجه عام في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية في ليبيا - مستوى عالي جداً بمتوسط عام بلغ 4.036 درجة من 5 درجات

- وكما أظهرت أيضاً النتائج أن مستوى أهمية جميع السبل المدرجة تحت هذا المحور تُعدُّ سُبُل هامة بدرجة عالية جداً في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية ، وكانت أهمها هي التسريع في إجراءات التحقيق ومحاكمة متهمي قضايا الفساد المالي وإعلان تنفيذ عقوبة من تثبت إدانته ، ويليه أهمية تحديث الأنظمة والتشريعات وتبسيط الإجراءات العمل المالي واختصار إجراءاتها والإعلان عنها.

### 3-4-2 أهم توصيات البحث المقترحة :

انطلاقاً من أدبيات البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث استخلص عدداً من التوصيات التي يمكن أن يُسهم تطبيقها في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية ، والحد من استمرار بعض ممارسات الفساد المالي في القطاعات الحكومية ، وفيما يلي أهمها:

- ضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية ( جهاز ديوان المحاسبة ) والقضائية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية المتخصصة بالموارد المادية والتقنيات الحديثة .
- تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بقضايا الفساد المالي والمساءلة وتبسيط إجراءات العمل المالي واختصار عملها وإعلانها ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- تفعيل المساءلة باعتماد نظام ( من أين لك هذا ؟ ) ليخضع له جميع المسؤولين وذلك بالإفصاح عن ممتلكاتهم وذويهم عند التحاقهم بالخدمة في القطاعات الحكومية وعند خروجهم منها.
- تفعيل الهيئة الوطنية كمكافحة الفساد المالي ، وفتح فروع لها في مختلف مناطق ليبيا.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأشخاص الذين يساهمون في كشف الفساد المالي.
- تفعيل إجراءات لتحقيق والمحاكمة للمتهمين في قضايا الفساد المالي وإعلان العقوبات وتنفيذها لمن تثبت إدانته منهم .
- تفعيل دور الجامعات والمعاهد العليا ووسائل الإعلام والمساجد ومؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة الشفافية والمساءلة ، والنزاهة ونظافة المجتمع والحد من سرية واحتكار المعلومات .

- الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية المتميزة في تطبيق الشفافية والمساءلة للحد من ممارسات الفساد المالي .
- إجراء دراسات مستقبلية لمعرفة دور الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية في ليبيا للحد من الفساد المالي .

### المراجع والمصادر :

1. الشيخ ، على ( 1997 ف ) ، الشفافية في الخدمة المدنية ، تجربة وزارة التنمية الإدارية في تطوير القدرة التنافسية في الأردن الجوده - الإنتاجية - الشفافية والمساءلة ، الجمعية التعليمية الملكية ، عمان
2. الطراونة ، رشا نايل حامد ( 2008 ف ) ، أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الأردنية في الوزارات الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، عمان.
3. الطشة ، غنيم حمود ( 2007 ف ) ، درجة الالتزام بالشفافية الإدارية في وزارة التربية والتعليم في الكويت من وجهة نظر العاملين فيها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان ، عمان .
4. الطوخي، سامي محمد ( 2006 ف ) ، الإدارة بالشفافية : الطريق للتنمية والإصلاح الإداري من السرية وتبدي في الأداء والفساد إلى الشفافية والتسيب وتطوير الأداء البشري والمؤسسي: دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
5. السبيعي ، فارس بن علوش ( 2010 ف ) ، " دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية " ، رسالة دكتوراه ( غير منشورة ) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .
6. الكايد، زهير عبدالكريم ( 2003 ف ) ، " الشفافية " ، بحث مقدم إلى ندوة تميز الأداء الحكومي ، كلية الاقتصاد والعلوم المالية والإدارية ، جامعة اليرموك ، عمان .
7. الكبيسي ، عامر خضير ( 2005 ف ) ، الفساد والعولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، الرياض.
8. العتيبي ، ندى بنت فلاح بن قاعد ( 2009 ف ) ، الشفافية في الأجهزة الحكومية ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، جامعة الملك سعود ، الرياض .
9. دعيس ، منال فؤاد ( 2004 ف ) ، مدى تطبيق الشفافية في مراكز الوزارات الأردنية ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) جامعة اليرموك ، اربد .
10. دويدي، أحمد عودة ( 2002 ف ) ، المساءلة في الإدارة العامة في الأردن ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، جامعة اليرموك ، عمان .
11. عاشور، أحمد صقر ( 2001 ف ) ، النجاحات والإخفاقات في برامج محاربة الفساد: دروس مستفادة من التجارب العالمية ، بحث مقدم إلى مؤتمر أفاق جديدة في النزاهة بالشفافية والمساءلة المالية ، منظور استراتيجي ومؤسسي ، منشوراته العربية للتنمية ، القاهرة
12. فوزي ، سامح ( 1999 ف ) ، المساءلة والشفافية إشكاليات تحديث الإدارة المهنية في عالم متغير ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .
13. منظمة الشفافية الدولية Transparency International. Org
14. هلال ، محمد عبد الغني حسين ( 2007 ف ) ، مهارات مقاومة ومواجهة الفساد - الاتجاهات الحديثة لمحاربة الفساد ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة .
15. Gould Grane, Lee, Parker (2010) : Changing Public Sector Accountability, Critiquing New Direction Accounting forum , Jun 2010, Vol.23.
16. Sinclair, Amanda (2005) , the Chameleon of Accountability : Forms and Discourses, Accounting, Organization and Society, Vol.20.

17. مواقع الانترنت التي تم الاستعانة بها من مرجع سبق ذكره - السبيعي ، فارس بن علوش " .

[WWW.Transparency.com](http://WWW.Transparency.com)

[www.Unodc.org](http://www.Unodc.org)

[www.Cib.gov.sa](http://www.Cib.gov.sa)

[www.gab.gov.sa](http://www.gab.gov.sa)

[www.Shafafeyah.org](http://www.Shafafeyah.org)

18. الملحق ( الاستبانة )



مع وافر التحية والاحترام ،،،

للإخوة المراجعين في الجهاز المعني بمكافحة الفساد المالي في ليبيا ( ديوان المحاسبة ) .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

بين أيديكم أداه بحث ( استبانة ) قام الباحث بإعدادها لإجراء بحث بعنوان " دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية " ، وذلك لنشرها في مجلة الدراسات الاقتصادية - كلية الاقتصاد - جامعة سرت . أرجو التكرم بقراءتها بكل تأني ، والتفضل بالإجابة على فقرات المرفقة بكل شفافية ودقة وموضوعية ومسئولية - وذلك باختيار الإجابة التي تناسب اختيارك ، علماً بأن الإجابات سوف تستخدم لإغراض البحث فقط .

ونشكركم على حسن تعاونكم ...

والسلام عليكم ورحمته وبركاته .

الباحث

وليد ابراهيم البرغثي

الجزء الأول : البيانات الأولية

يرجى وضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تتفق مع اختيارك .

1. المستوى التعليمي :

( ) ثانوية أو اقل ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس

( ) ماجستير ( ) دكتوراه .

2. سنوات الخبرة في العمل : عدد ( ) سنة .

3. العمر : ( ) أقل من 25 سنة ( ) 25 وأقل من 35 سنة .

( ) 35 وأقل من 45 سنة ( ) 45 سنة فما فوق .

4. التخصص

( ) محاسبة ( ) آخر (يُذكر).....

5. هل تشارك في برامج تدريب مستمر ؟

( ) نعم ( ) لا

6. وإذا كانت الإجابة في السؤال ( 5 ) بنعم ، هل هذه البرامج ؟

( ) سنوية . ( ) نصف سنوية .

( ) ربع سنوية . ( ) فترة أخرى (تذكر) .....

الجزء الثاني : البيانات التخصصية

المحور الأول : ما مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية ؟

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تبين واقع التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية حالياً ، والمرجو تحديد مدى التزام

هذه القطاعات من وجهة نظرك ، وذلك بوضع علامة ( ✓ ) أمام العبارة التي تناسب اختيارك .

درجة الموافقة					العبارات	ر . م
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					القطاعات الحكومية ملتزمة بحق المواطنين في الوصول والاطلاع على البيانات والمعلومات المالية .	1
					القطاعات الحكومية تسمح بدخول المواطنين ووسائل الإعلام المؤسسات المجتمع المدني مواقعها لتابعة أداؤها المالي .	2
					القطاعات الحكومية تعمل على تحديث أنظمتها وتشريعاتها لإزالة الغموض والضبابية عنها وإعلائها	3
					القطاعات الحكومية ملتزمة بالنشر والإفصاح عن تفاصيل بنود موازاتها بكل دقة ووضوح في توقيت محدد والية منتظمة .	4
					الأجهزة القضائية والتنفيذية ملتزمة بعلنية محاكمة المتهمين في قضايا الفساد المالي وتنفيذ العقوبة بحق من تثبت إدانتهم .	5
					سياسات التوظيف والترقية في القطاعات الحكومية مبنية على الكفاءة والجدارة وبمعايير محددة ومعلنة .	6
					مهام الوظائف في القطاعات الحكومية واضحة ومحددة بطريقة مكتوبة ومعلنة .	7

المحور الثاني: ما مستوى التزام الجهاز الرقابي "ديوان المحاسبة" بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها المالي إن وجد؟

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تبين واقع التزام جهاز ديوان المحاسبة بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها المالي إن وجد حالياً ، والمرجو تحديد مدى التزام هذه القطاعات من وجهة نظرك ، وذلك بوضع علامة ( ✓ ) إمام العبارة التي تناسب اختيارك .

م . ر	العبارات	درجة الموافقة			
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	الأجهزة الرقابية ملتزمة بمساءلة كافة المتهمين في قضايا الفساد المالي ومُعاينة من ثبت إدانته دون تمييز				
2	الأجهزة الرقابية لديها من الصلاحيات والإمكانات ما يمكنها من ممارسة مهامها الرقابية بكفاءة .				
3	الأجهزة الرقابية ملتزمة بتقديم تقارير أداء دورية للجهات العليا بكل وضوح ودقة .				
4	الأجهزة الرقابية تمتلك قنوات اتصال ( خطوط الهاتف الساخنة - صناديق الشكاوي - مواقع على الانترنت ) لتقبل بلاغات الفساد المالي ، بالإضافة للاستقبال المباشر .				
5	الأنظمة والتشريعات والتدابير الأمنية الموجودة حالياً كافية بتشجيع وحماية الأشخاص الذين يساهمون في كشف الفساد المالي .				
6	الأجهزة التنفيذية والقضائية ملتزمة بالتحقيق ومُحاكمة متهمي قضايا الفساد المالي دون تأخير .				

### المحور الثالث : ما المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية؟

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تبين المعوقات التي قد تُحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية ، والمرجو

تحديد مدى موافقتك على ذلك ، بوضع علامة ( ✓ ) إمام العبارة التي تناسب اختيارك .

درجة الموافقة					العبارة	م . ر
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					تدني مستوى التزام القطاعات الحكومية بتزويد المواطنين بالبيانات والمعلومات المالية واطلاعهم على السياسات والأنظمة والتشريعات وإجراءات العمل .	1
					عدم وجود الأنظمة والتشريعات الملزمة بتعزيز تطبيق الشفافية .	2
					تدني مستوى الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات ( الحوكمة الالكترونية ) .	3
					ضعف الوعي العام بأهمية الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي .	4
					عدم تفعيل نظام المساءلة التي كانت مطبقة ( من أين لك هذا ؟ ) .	5
					شيوع ثقافة سرية واحتكار المعلومات وقلة البرامج التدريبية لتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة .	6
					تدني مستوى كفاءة الجهاز الرقابي ( ديوان المحاسبة ) في القيام بدورها لعدم منحها الصلاحيات الكافية وقلة إمكانياتها المادية والبشرية .	7
					عدم وجود الأنظمة والتشريعات والتدابير اللازمة لتشجيع وحماية المكلفين عن الفساد المالي .	8

## المحور الرابع : ما أهم سبل تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة ؟

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تبين أهم السبل لتعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية للحد من الفساد المالي مستقبلاً ، والمرجو تحديد مدى موافقتك على ذلك بوضع علامة ( ✓ ) إمام العبارة التي تناسب اختيارك .

ر . م	العبارات	درجة الموافقة			
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	إصدار الأنظمة والتشريعات ووضع الخطط الإستراتيجية الملزمة بتطبيق الشفافية والمساءلة .				
2	تطبيق الحوكمة الالكترونية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتقديم الخدمة عن بُعد .				
3	الاستفادة من التجارب المتميزة في تطبيق الشفافية والمساءلة				
4	تحديث الأنظمة والتشريعات وتبسيط الإجراءات العمل المالي واختصارها وإعلانها .				
5	رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية والموارد المالية .				
6	تفعيل دور الإعلام في كشف قضايا الفساد المالي وإعلان أسماء المدانين فيها .				
7	تفعيل دور الجامعات والمعاهد العليا والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة الشفافية والمساءلة .				
8	التسريع في إجراءات التحقيق ومحاكمة متهمي قضايا الفساد المالي وإعلان تنفيذ عقوبة من تثبت إدانته .				
9	تفعيل نظام المساءلة السابق ( من أين لك هذا ) .				
10	تفعيل مراكز والجمعيات والهيئات الوطنية الخاصة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد في ليبيا .				

يرجى فضلاً تدوين أي رأي أو مقترح آخر لديك تعتقد أن من شأنها إن تؤدي إلى تطبيق الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية في ليبيا .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....